



الجمعية العمومية — الدورة السابعة والثلاثون اللجنة الفنية

البند ٣٨ من جدول الأعمال: التعاون المدني/العسكري

التعاون المدني/العسكري - دعما للإستخدام الأمثل للمجال الجوي (ورقة مقدمة من مجلس الايكاو)

الموجز التنفيذي

تقدم هذه الورقة نتائج المنتدى العالمي لإدارة الحركة الجوية المعني بالتعاون المدني/العسكري الذي انعقد في مونتريال من ١٩ إلى ٢١/١٠/٢٠٠٩، والذي ورد وصفه في كتاب المنظمة AN 13/60-10/8 .

ناقش المنتدى المواضيع الرامية إلى تعزيز وترقية التعاون والتنسيق بين القطاعين المدني والعسكري دعما للإستخدام الأمثل للمجال الجوي من قبل جميع المنتفعين لتلبية المتطلبات التشغيلية للنقل والدفاع الوطني والاستدامة البيئية. واعتبرت العلاقات الجيدة بين السلطات المدنية والعسكرية عناصر هامة في هذا الخصوص.

ومن المسلم به أن الوثيقة (Doc 7300)، اتفاقية الطيران المدني الدولي، تنطبق فقط على الطائرات المدنية ولا تسري على الطائرات التي تملكها الدولة ((المادة ٣ أ))، غير أن المنتدى لاحظ أيضا أنه بوسع الايكاو أن تؤدي دورا محوريا في تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية باستخدام إطارها العالمي والإقليمي.

الإجراء: يرجى من الجمعية العمومية أن تحيط علما بتقرير المنتدى العالمي لإدارة الحركة الجوية المعني بالتعاون المدني/العسكري (مونتريال، ١٩-٢١/١٠/٢٠٠٩).

الأهداف الإستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الإستراتيجية A و B و D و E حيث أنها تستكمل وتعزز إطار السياسة العامة لأنشطة الايكاو في مجال الملاحة الجوية.
الأثار المالية:	أدرجت الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المذكورة في هذه الورقة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.
المراجع:	Doc 7300, <i>Convention on International Civil Aviation</i> Doc 9902, <i>Assembly Resolutions in Force (as of 28 September 2007)</i> Summary, Global Air Traffic Management Forum on Civil/Military Cooperation, http://www.icao.int/GATM-CIV/MIL/

١- المقدمة

١-١ انعقد المنتدى العالمي لإدارة الحركة الجوية المعني بالتعاون المدني والعسكري في مونتريال، من ١٩ إلى ٢١/١٠/٢٠٠٩ في شراكة مع منظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية والإتحاد الدولي للنقل الجوي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بدعم من رابطة مراقبي الحركة الجوية والرابطة الدولية لنظم المركبات غير المأهولة.

٢-١ حضر المنتدى ما يربو على ٤٠٠ مشارك لمناقشة المواضيع الرامية إلى تعزيز وترقية التعاون والتنسيق بين القطاعين المدني والعسكري دعماً للاستخدام الأمثل للمجال الجوي من قبل جميع المنتفعين لتلبية المتطلبات التشغيلية للنقل والدفاع الوطني والاستدامة البيئية.

٣-١ أكد المنتدى على أن الاستخدام المرن والكفاء للمجال الجوي في العمليات المدنية والعسكرية على حد سواء سيعود بالنفع على عمليات الطيران من حيث زيادة الكفاءة وحفظ البيئة. ومن الشروط الأساسية لزيادة الاستخدام الناجع للمجال الجوي المتاح مع حفظ السلامة والأمن هو الالتزام من السلطات المدنية والعسكرية بتحسين التعاون والتنسيق. والعلاقات الجيدة والثقة المتبادلة تعد عناصر أساسية في هذا الصدد.

٢- نتيجة المنتدى

١-٢ بالرغم من أن الكثير قد تحقق في معظم أقاليم الايكاو في مجال إدارة المجال الجوي وفي سياق التعاون المدني والعسكري. إلا أنه من المسلم به أن هناك حاجة إلى تحسين التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية وكذلك مع مقدمي خدمات الحركة الجوية. وينبغي أن يشارك الممثلون العسكريون بشكل روتيني في اجتماعات الايكاو وحلقاتها الدراسية وغير ذلك من الأحداث ذات الصلة ضمن وفود دولهم من أجل تعزيز وترقية التعاون.

٢-٢ وتلخص نتائج المنتدى فيما يلي:

- أ) السلم والاستقرار شروط مسبقة أساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي؛
- ب) الطمأنينة والثقة المتبادلة شروط أساسية للتعاون بين السلطات المدنية والعسكرية؛
- ج) السلامة والأمن والكفاءة قيم مدنية وعسكرية مشتركة؛
- د) كفاءة الطيران المدني تعني زيادة السعة والحد من حالات التأخير وتخفيض التكاليف وكميات الوقود المحترق والانبعاثات؛
- هـ) التعاون المدني/العسكري ضروري على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- و) المجال الجوي مورد عام وشامل لكافة المنتفعين المدنيين والعسكريين؛
- ز) انتشار الوعي والاستخدام المرن لمبادئ المجال الجوي يشكلان أساساً مشتركاً للتنسيق المدني/العسكري لإدارة الحركة الجوية العالمية؛

- ح) تبادل التشغيل المدني/العسكري ضروري لترشيد الاستخدام الآمن والكفاء للمجال الجوي لجميع المنفعين. ويجب معالجة ثغرات تبادل التشغيل بالصورة الملائمة من قبل أوساط الطيران ككل؛
- ط) هناك حاجة إلى نهج مدني عسكري عالمي شامل لإدارة الأمن والوقائع. وينبغي للنهج المتخذ أن يقوم على التجارب الإيجابية الراهنة التي تنطوي على إمكانية للمزيد من التحسين؛
- ي) ويقتضي التعاون الناجح: الاتصال والتعليم والعلاقات المتينة المتبادلة.

٣-٢ اتفاقية الطيران المدني الدولي (Doc 7300)، تنطبق فقط على الطائرات المدنية ولا تنطبق على الطائرات التي تملكها الدولة (أنظر المادة ١٣). يمكن أن تؤدي الايكاو دوراً محورياً في تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية وبوسعها أن تعمل كمحفل للتسهيل الدولي. ويمكن أيضاً للايكاو أن تستخدم إطارها العالمي والإقليمي لعقد اجتماعات بمشاركة السلطات المدنية والعسكرية ورفع مستوى الوعي لدى الدول فيما يتعلق بفوائد التعاون والتنسيق المدني العسكري وأن تيسر استخدام الترتيبات القائمة ما أمكن.

٣- الخطوات التالية في سياق التعاون المدني والعسكري

١-٣ اقترح المنتدى أن تقوم الايكاو والدول والسلطات المدنية والعسكرية والمنظمات الدولية والشركاء في المنتدى بالعمل سوياً من أجل المنفعة المتبادلة وتحقيق ما يلي:

- أ) استخدام الايكاو كمحفل مفتوح للتعاون والشراكة وتقاسم أفضل التجارب المدنية/العسكرية؛
- ب) وضع دليل للايكاو بشأن التعاون المدني/العسكري؛
- ج) العمل سوياً من أجل ضمان إدماج نظام الطائرات غير المأهولة، بشكل آمن وكفاء، في مجال جوي غير خاضع للتمييز؛
- د) العمل سوياً بشأن المسائل الأمنية لإدارة الحركة الجوية؛
- هـ) معالجة موضوع التعاون المدني/العسكري في الدورة ٣٧ للجمعية العمومية للايكاو لكفالة الحفاظ على الزخم الناتج عن المنتدى، في أعلى المستويات الإدارية بالدول والمنظمات الدولية واقتراح تعديل على قرار الجمعية العمومية ٣٦-١٣ المرفق (س) التنسيق والتعاون بين الحركة الجوية المدنية والحركة الجوية العسكرية، (أنظر ورقة عمل الجمعية A37-WP/xx) يرمي إلى تعزيز التزام الدول بتوطيد التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية.
- و) النهوض للايكاو بالتعاون المدني والعسكري من جانب المدراء الإقليميين للايكاو عبر مجموعات التخطيط والتنفيذ والشركاء المدنيين العسكريين كافة، بغرض دعم الأحداث المدنية والعسكرية المشتركة؛
- ز) قيام الايكاو، مع شركائها، بعقد منتدى عالمي ثان في وقت مناسب، لقياس التقدم المحرز في التعاون المدني والعسكري.

٤ - الاستنتاج

١-٤ يمكن للايكاف وشركائها في المنتدى فقط القيام بالكثير من العمل لتحقيق النجاح في مجال التعاون المدني والعسكري. ينبغي للإدارات الحكومية التي تعمل عن قرب مع مقدمي خدمات الحركة الجوية والسلطات العسكرية أن تتخذ إجراء لتهيئة الإرادة السياسية وإعداد الترتيبات المؤسسية وجمع السلطات المدنية والعسكرية معا على المستويات الوطنية ووضع أهداف للأداء إلى جانب وضع التدابير العملية والتشغيلية وأخيرا إدخال التغييرات اللازمة لتحقيق ذلك.

- انتهى -